

لجنة العفو العام
طلب رقم ()



وزارة العدل

قرار رقم (٣٤٦)

صادر عن اللجنة المشكلة بموجب المادة الثامنة
من قانون العفو العام رقم ٥ لسنة ٢٠١٩

بناءً على الطلب المقدم من المستدعي جمال محمود حسن سويدان لشمول
الجرم المسند اليه في القضية الجنائية رقم (٢٠١٨/١٣٦) جنایات الرصيفة بأحكام
قانون العفو العام رقم ٥ لسنة ٢٠١٩ .

اجتمعت اللجنة المشكلة بموجب أحكام المادة الثامنة من قانون العفو العام رقم ٥
لسنة ٢٠١٩ للنظر في كل اعتراض أو إشكال أو تفسير ينجم عن تطبيق أحكام هذا
القانون .

بالإطلاع على ملف القضية الجنائية رقم (٢٠١٨/١٣٦) جنایات الرصيفة نجد
أن المستدعي أدين بتاريخ ٢٦/٣/٢٠١٩ بجناية السرقة بالاشتراك وفقاً لأحكام
المادتين (٤٠٤ و ٧٦) من قانون العقوبات والحكم عليه بالاشغال الشاقة المؤقتة لمدة
سنتين والرسوم محسوبة له مدة التوقيف .

وحيث ثبت نتيجة البحث في الدعاوي المستخرجة من برنامج ميزان وكذلك من
كتاب إدارة مراكز الاصلاح والتاهيل رقم ٢٩/٦/٢٩/٢٠١٩/٩/١٥ وفق
الكشوفات المحفوظة وجود قيود متكررة بجرم السرقة بحق المستدعي.

وعليه وحيث ان صلاحية اللجنة المشكلة بموجب المادة الثامنة من قانون العفو رقم ٥ لسنة ٢٠١٩ النظر في كل اعتراض أو إشكال أو تفسير ينجم عن تطبيق أحكام هذا القانون وان المادة ٣/ب من قانون العفو رقم ٥ لسنة ٢٠١٩ اشترطت لشمول جرم جناية السرقة خلافاً لأحكام المادة (٤٠٤) من قانون العقوبات اقتترانها باسقاط الحق الشخصي من الجهة المشتكية وان لا يكون مكرراً لجنايات السرقة المنصوص عليها في المواد من (٤٠٠-٤٠٥) من قانون العقوبات .

وعليه وإزاء ذلك وحيث تبين ان المستدعي مكرر بالمعنى القانوني الوارد بالمادة (١٠١) من قانون العقوبات لجنايات السرقة فان الجرم موضوع الطلب غير مشمول بقانون العفو العام .

لهذا نقرر رد طلب المستدعي .

قراراً صدر بتاريخ ٢٠١٩/٩/١٧

رئيس اللجنة
رئيس محكمة التمييز
القاضي محمد الغزوي

عضو
رئيس النيابة العامة
القاضي "محمد سعيد" الشريده

عضو
النائب العام
لدى محكمة استئناف عمان
القاضي د. حسن العبدالات

عضو
النائب العام
لدى محكمة الجنايات الكبرى
القاضي احسان السلامة

عضو
النائب العام
لدى محكمة أمن الدولة
القاضي العميد حازم المجالي